كلية الحقوق

قسم القانون المدني

أساس المسئولية المدنية عن الإضرار بالبيئة

(دراسة مقارنة بين القانون اليمني والقانون المصري)

رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث : منير محمد أحمد ثابت الصلوي

إشـــــــراف : أ.د./ سعيد سليمان جبر

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

- **الأستاذ الدكتور/ سعيد سليمان جبر**

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة القاهرة — رئيساً ومشرفاً.

- **الأستاذ الدكتور/ جمال عبدالرحمن محمد**

أستاذ القانون المدني والقائم بأعمال عميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف. — عضـــواً.

- **الأستاذ الدكتور/ محمد سامي عبدالصادق**

أستاذ القانون المدني ورئيس قسم اللغة الإنجليزية بكلية الحقوق – جامعة القاهرة — عضـــواً.

٢٠١٦ - ١٤٣٦

الكتاب: أساس المسئولية المدنية عن الإضرار بالبيئة
دراسة مقارنة بين القانون اليمني والقانون المصري.
المؤلف: منير محمد أحمد ثابت الصلوي
المجال: قانون مدني، المسئولية التقصيرية، المسئولية الموضوعية، البيئة، الضرر البيئي، التلوث البيئي، التدهور البيئي، قوانين وتشريعات حماية البيئة.
الطبعة الأولى: القاهرة، ٢٠١٦م.
الناشر: – دار النهضة العربية ٣٢ ش. عبدالخالق ثروت – القاهرة.
منظمة القانون والبيئة – المقر الرئيس: الجمهورية اليمنية– تعز
ت: ٠٠٩٦٧٧٧٧٢٤١٠٤٣ – ٠٠٩٦٧٤٢١٦٨٢٨
رقم الإيداع في دار الكتب المصرية: (٢٠١٦/٢٨٥١).
الترقيم الدولي: (٩٧٨٩٧٧٠٤٨٠١٤٤).

*** جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف..**
*** يمنع ترجمة أو طباعة أو تصوير هذه المطبوعة أو أجزاء منها، وكذلك حفظها أو نسخها على الوسائط الالكترونية من غير موافقة خطية مسبقة من المؤلف.**

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: ٢٠١٦/١/٢٠م . . ونال الباحث درجة الدكتوراه بتقدير: جيد جداً

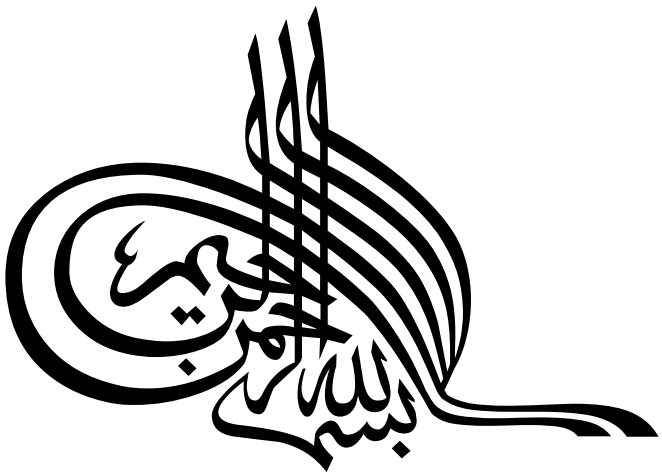
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾

سورة الروم الآية: (٤١).

الإهـــداء

- إلى من بهرت العالم بروعتها وجمال بيئتها وعظمة تأريخها . . حتى قيل عنها : اليمن السعيد . .

- إلى اليمن: أُمّنا . . ملاذنا . . حلمنا . . همنا . . حزننا .

- إلى من تنزف وهناك من يشرب من دمها سرقة واختلاساً ونهباً وتدميراً ظناً منه أن التاريخ ميت أو أنه سيرحمه.

- إلى من ستشكو عقوق أبنائها لأبنائنا وحفدتنا . .

- إلى كل مخلص من أبناء اليمن، المنكبين على عملهم في ولاء صامت، وحب لا يعرف النفاق، وتضحية يقل نظيرها في العالم، بغية استمرار وقوفها على قدميها، رغم الجراح، ونكران الجميل.

- إلى كل قطرة دم سالت من أجل الحرية والكرامة في ميدان الكرامة . .

- إلى تعز الصمود . . تعز الحرية . . تعز العزة والكرامة. تعز الإباء رغم الحصار الظالم.

- إلى أمي الحبيبة (حفظها الله)، وأبي الغالي (رحمه الله)، وإخواني وأخواتي وزوجتَي وأبنائي وجميع أهلي الذين تحملوا معي الكثير من المتاعب، وأعطوني الكثير والكثير من الدعم أثناء إعداد هذه الرسالة.

- إلى كل من سندني ودعمني ولو بدعوة مخلصة أو نصيحة صادقة أو موقف شجاع . .

إليهم جميعاً أُهدي حبي وجهدي . .

الباحث

شكر وتقدير

(لا يشكر الله من لا يشكر الناس) ***حديث شريف رواه أبو داود والترمذي والبيهقي*** .

بادئ ذي بدئ أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لأستاذنا القدير الأستاذ الدكتور/ **سعيد سليمان جبر** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة القاهرة على ما منحني من ثقة بقبوله الإشراف على رسالتي ولما أحاطني من رعاية واهتمام عند إعدادها كأب حنون ومعلم كريم دفعني لأشق طريق البحث العلمي في ميدان وجدته أحد فرسانه الذين لا يشق لهم غبار، فكنت ألتمس أثره وأقتفي خطاه، كما أشكر أستاذنا الدكتور/ **جمال عبدالرحمن محمد** أستاذ القانون المدني والقائم بأعمال عميد كلية الحقوق – جامعة بني سويف. لتفضله بقبول الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، رغم مشاغله العلمية والعملية.. والشكر موصول لأستاذنا الدكتور/ **محمد سامي عبدالصادق** أستاذ القانون المدني ورئيس قسم اللغة الإنجليزية بكلية الحقوق – جامعة القاهرة لتفضله بقبول الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة.

وشكر خاص لكل من دعمني وشد من أزري خلال مرحلة إعداد هذه الرسالة من أهلي وزملائي وأصدقائي..

والشكر لله من قبل ومن بعد.. والحمد لله رب العالمين..

الباحث

المقـــــدمة

الموضوع وأهميته :

خلق الله سبحانه وتعالى الكون ، ثم خلق الإنسان ، وكرمه على سائر المخلوقات . وسخر لخدمته ومنفعته عناصر وموارد ذلك الكون ، كما هيأ له من العقل والإرادة والعلم ، مايساعده على تلمس ماشتملت عليه تلك العناصر والموارد من منافع وخيرات، واستعمالها فيما ينفع الخلق وعمارة هذا الكون .

ولكن الإنسان في غمرة البحث عن المزيد من الترف والرقي ، وتحصيل متع الحياة الدنيا انطلق يستغل ثروات وموارد الكون ، بما اتاه الله من إرادة وعلم ، بطرق جائرة غير رشيده ، مما أدى إلى احداث اختلال في التوازن بين معدلات ومقادير تواجد الموارد والثروات البيئية ، وأصبحنا نسمع عن التلوث والفساد الذي أصاب الماء والهواء والتربه ، ناهيك عن نضوب العديد من الموارد الطبيعية ، وانقراض انواع عديدة من الحيوانات والطيور والاحياء المائية ، وهلاك مساحات شاسعة من الغابات إلى آخر ما هنالك من المشكلات والمخاطر التي تحيط بالبيئة . وقد ساعد على ذلك التقدم الصناعي والتكنولوجي وتهافت الدول جميعها على تحقيق أكبر وأسرع معدل ممكن لنموها الاقتصادي والاجتماعي، مما جعل البيئة أكثر عرضة عن ذي قبل للاستغلال غير الرشيد لمواردها ، ولتهدم نظمها الايكولوجية .

بيد أن دول العالم تنبهت متأخرة لهذا الخطر الداهم، وبدأت في اتخاذ خطوات عملية لحماية بيئاتها، فقد لوحظ في الوقت الراهن أن البيئة احتلت مكانة كبيرة في الاهتمام بها وبنظافتها وسلامتها وذلك لأن البيئة أضحت قيمة من القيم التي يسعى القانون لصيانتها والحفاظ عليها، تلك القيمة التي ليس مصدرها البشر ولكن مصدرها رب البشر، إذ هي الوعاء الذي يباشر فيه الإنسان جميع حقوقه وعلى وجه الخصوص الحق في الحياة، مما يعني أن هذا الوعاء طالما أصابه ضرر. فإن آثار هذا الضرر قد

تنعكس على كثير من الحقوق الأخرى، حيث إن حق الإنسان في العيش في بيئة صحية نظيفة، أضحى من الحقوق الأساسية التي تتسامى في شأنها وعلو قدرها ومكانتها مع الحقوق الطبيعية الأساسية ومنها الحق في الحرية والمساواة.

وهذا هو البعد الإنساني الذي يربط بين الحق في حماية البيئة، وحماية حق الإنسان وغيره من الكائنات الحية في الحياة. ولذا كان الإنسان هو المعني بتحقيق ذلك، وإنفاذ القوانين الناظمة لأحكام تعامله مع عناصر البيئة وتوفير الحماية لها وله..

ولذلك شرعت القوانين اللازمة لتوفير الحماية لها، وأصبح دور رجال القانون والباحثين هو ترسيخ مبدأ سيادة القانون في هذا المجال وتبصير المشرع بما يلحق البيئة من أخطار وبالقواعد الملائمة لمواجهتها. لا سيما وأن مكونات البيئة كلها بما فيها البشر تمثل شبكة من الظواهر المترابطة والمتواكل بعضها على بعض جوهرياً، وأن كل الكائنات الحية لها قيمة جوهرية في نسيج الحياة وأن البشر ليسو سوا الخيط المتميز في ذلك النسيج وأن تميزه راجع إلى ما يحمله بين جنبيه من عقل هو مناط التكليف بالأحكام والقواعد الشرعية والقانونية، والتي ينصب بعضها في تقرير الحماية اللازمة للبيئة.

ولا ننكر أن البيئة تتعرض اليوم للعديد من المخاطر والأضرار، والتي تتفاقم يوما بعد يوم؛ بما من شأنه أن يهدد الحياة على هذا الكوكب بخطر أعظم..

ولذلك كان لازماً أن يتحمل الجميع عبء الإسهام في حماية البيئة وتوفير المناخ لبيئة نظيفة، ولابد أيضاً أن يتحمل كل فرد المسئولية عن أي ضرر يلحق بالبيئة بسببه أو من ناحيته.

ولكي يتم هذا الأمر لابد من أن تكون معالم المسئولية البيئية واضحة وأحكامها مضبوطة، كنظام قانوني صارم وحاسم.

والمسئولية المدنية هي إحدى طرق الحماية التي أسبغها القانون على البيئة، بيد أن تحديد الأساس الذي تقوم عليه هذه المسئولية في مجال البيئة قد واجه صعوبات عدة نظراً لخصوصية الضرر البيئي والعوامل المسببه له، وتنوع المخاطر المحدقة بالبيئة.

إضافة إلى أن الاعتراف بالبيئة كقيمة اجتماعية يسهم القانون في إسباغ الحماية لها قد جاء متأخراً، ولذلك كان التركيز في هذه الرسالة على موضوع مهم يرتبط بالمسئولية المدنية عن الإضرار بالبيئة، ألا وهو: أساس هذه المسئولية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

يأتي اختيار هذا الموضوع نابع من إيمان الباحث بالآتي:

- أهمية البيئة وضرورة توفير الحماية القانونية اللازمة لها، في زمن تفاقمت فيه المخاطر والأضرار التي تصيب البيئة، بل وتطورت وسائل وأساليب الإضرار بها وذلك كضريبة سلبية لا مباشرة عن التطور الحاصل في شتى مناحي الحياة.
- الرغبة لدى الباحث في الإسهام بصياغة قواعد قانونية لتوفير الحماية اللازمة للبيئة ، والعمل على ترسيخها وتطبيقها في الحياة بشكل صارم وحازم.
- دراسة مدى ملاءمة قواعد المسئولية المدنية التقليدية لتحديد أساس المسئولية البيئية في ظل ما يتمتع به الضرر البيئي من خصوصية، وبحث مدى كفاية تلك القواعد لتحقيق الحماية للبيئة .
- دراسة مدى ملاءمة قواعد المسئولية المدنية الحديثة لتحديد أساس المسئولية البيئية ومدى قدرة تلك القواعد لتوفير الحماية الكافية للبيئة.
- كل ذلك وصولاً إلى تقرير الأساس الملائم لقيام المسئولية المدنية عن الإضرار بالبيئة في ظل التطور التكنولوجي الحاصل والذي خلف العديد من أوجه الإضرار بالبيئة.
- إسهام الباحث في إبراز أوجه التميز والقصور التشريعي الحاصل في هذا المجال في القانونين المصري واليمني.
- التأصيل للعديد من القواعد القانونية، من خلال مقارنتها بأحكام الفقه الإسلامي.

- **منهج البحث ونطاقه.**

لقد اعتمد الباحث في هذه الرسالة المنهج الوصفي التحليلي لأحكام المسئولية المدنية التقصيرية في القانون اليمني ومقارنته بالقانون المدني المصري، مع التعريج أحياناً على بعض القوانين المدنية لبعض الدول العربية والقانون المدني الفرنسي. إضافة إلى دراسة وتحليل قواعد المسئولية المدنية في القوانين المتخصصة بحماية البيئة. كما تم مقارنة أحكام القانون بأحكام الفقه الإسلامي عندما اقتضي الأمر ذلك.

- **خطة البحث:**

تم تقسيم هذه الرسالة إلى فصل تمهيدي وثلاثة أبواب يسبق ذلك مقدمة ويعقبها خاتمة تضمنت ما تم التوصل إليه خلال البحث من نتائج، وما يراه الباحث من توصيات.

وقد تعرض الباحث في الفصل التمهيدي لمفهوم البيئة ومصادر تهديدها، وذلك في مبحثين.. وفي الباب الأول تناول الباحث موضوع : قيام المسئولية المدنية عن الإضرار بالبيئة على أساس الخطأ الثابت(**المسئولية عن الأعمال الشخصية**)، وذلك في فصلين، خصص الأول منهما لبيان ملامح المسئولية المدنية البيئية القائمة على أساس الخطأ الثابت. وخصص الثاني لدراسة مدى استيعاب هذه المسئولية لمنازعات تلوث وتدهور البيئة.

أما الباب الثاني فقد تناول في الباحث قيام المسئولية المدنية عن الإضرار بالبيئة على أساس الخطأ المفترض (**المسئولية عن فعل الغير والأشياء**)، وذلك في فصلين : خصص الأول منهما للمسئولية الناشئة عن فعل الغير، متناولاً ذلك من خلال مبحثين، خصص الأول منهما لمسئولية متولي الرقابة عن الفعل الضار بالبيئة. وخصص الثاني لمسئولية المتبوع عن أعمال تابعه الضارة بالبيئة..

أما الفصل الثاني فقد تناول فيه الباحث المسئولية المدنية البيئية الناشئة عن حراسة الحيوان والجماد، وتم تقسيمه – أيضاً– إلى مبحثين، خصص الأول لمسئولية

حارس الحيوان وحارس البناء عن الفعل الضار بالبيئة، وخصص الثاني لمسئولية حارس الأشياء عن الفعل الضار بالبيئة.

وفي الباب الثالث والأخير عرض الباحث لقيام المسئولية البيئية على أساس المسئولية الموضوعية **(المسئولية البيئية دون خطأ)**، وذلك في فصلين؛ تناول في الفصل الأول ملامح المسئولية الموضوعية ودورها في حماية البيئة، وفي الثاني تعرض للأساس القانوني للمسئولية الموضوعية عن الإضرار بالبيئة.

******